

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالمادتين ١٣ و ١٤ من القانون رقم ٣١٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه النصوص الآتية :

(مادة ١٣)

على الجهات الحكومية والشركات والهيئات والمؤسسات والأفراد الذين يستخدمون متطوعين في قوات جيش التحرير الوطني أن يحتفظوا لهم بوظائفهم وأعمالهم مدة استدعائهم للتدريب أو الخدمة العاملة .

وتحمل الشركات والهيئات والمؤسسات والأفراد مرتبات وعلاوات أفراد قوات جيش التحرير التابعين لها خلال مدة التدريب العسكري أو الاستدعاء بشرط ألا يزيد مجموع المدتين على ثلاثين يوماً في السنة وألا يجاوز مدد الموظفين أو العمال الذين يستدعون للقيام بالتدريب العسكري أو بالخدمة العاملة من جهة واحدة وفي وقت واحد على ١٠٪ من مجموع الموظفين أو العمال فإذا زادت المدة على ذلك أو جاوز العدد هذه النسبة ، حملت وزارة الحربية النفقات عن المدة أو العدد الزائد كما تتحمل نفقات سفرهم عند استدعائهم .

(مادة ١٤)

تتحمل وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة كل فيما يخصها أجور ومرتبات وعلاوات أفراد قوات جيش التحرير التابعين لها عن مدد استدعائهم وذلك فيما لا يزيد على المدة والنسبة المشار إليهما في المادة السابقة كما تتحمل نفقات سفرهم عند استدعائهم وتحمل وزارة الحربية ما يزيد على هذه النسبة .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه ما سدر بإمارة الجمهورية في ٢١ رمضان سنة ١٣٧٩ (١٨ مارس سنة ١٩٦٠)
بمباركة عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠

في شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى المرسوم التشريعي رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٢ المتضمن الدخول إلى الأراضي السورية والخروج منها والإقامة فيها الصادر في الاقليم السوري ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب الصادر في الاقليم المصري ؛

وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء السمات (التأشيرات) عن أبناء دون الجامعة العربية الصادر في الاقليم السوري ؛

وعلى القانون رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن وثائق سفر مؤقتة للاجئين الفلسطينيين الصادر في الاقليم السوري ؛

وعلى المرسوم رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٥٥ بإعفاء الرعايا الكويتيين من الحصول على سمة (تأشيرة) الصادر في الاقليم السوري ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٦ بإلغاء جوازات السفر بين الجمهورية السورية والمملكة الأردنية الهاشمية الصادر في الاقليم السوري ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

الباب الأول

قواعد عامة

مادة ١ - يعتبر اجنبياً ، في حكم هذا القانون ، كل من لا يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٢ - لا يجوز دخول أراضي الجمهورية العربية المتحدة أو الخروج منها إلا لمن يحصل على جواز سفر ساري المفعول صادر من سلطات بلده المختصة أو أية سلطة أخرى معترف بها أو وزارة الداخلية أو لمن يحمل وثيقة تقوم مقام الجواز وتكون صادرة من إحدى السلطات المذكورة، ويشترط فيها أن تتحول حاملها العودة إلى البلد الصادرة من سلطاته .

ويجب أن يكون الجواز أو الوثيقة مؤشراً عليه من وزارة الداخلية أو من إحدى السلطات السياسية أو القنصلية للجمهورية العربية المتحدة أو أية هيئة أخرى تندبها حكومة الجمهورية العربية المتحدة لهذا الغرض .

مادة ٣ - يجوز بإذن خاص لمدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية أن يعفى الأجنبي من أحكام المادة السابقة .

مادة ٤ - لا يجوز دخول أراضي الجمهورية العربية المتحدة أو الخروج منها إلا من الأماكن التي يحددها وزير الداخلية بقرار يصدره وبإذن من الموظف المختص ويكون ذلك بالتأشير على جواز السفر أو الوثيقة التي تقوم مقامه .

مادة ١٠ - يجب على كل أجنبي قبل تغيير محل إقامته إبلاغ مكتب تسجيل الأجانب أو مقر الشرطة الذي يقيم في دائرته بعنوانه الجديد فإن كان انتقاله إلى بلد آخر وجب عليه أيضا أن يتقدم خلال يومين من وقت وصوله إلى محل إقامته الجديد باقرار إلى مكتب تسجيل الأجانب أو مقر الشرطة المختص في البلد الذي انتقل إليه

ويعنى من هذا الحكم الأجانب الذين قدموا بتأشيرة سياحية خلال الشهر الأول لوصولهم البلاد إلا إذا انتقلوا من إقليم إلى آخر من إقليم الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ١١ - يجوز أن يعفى الاجنبي من شرط الحضور شخصيا المنصوص عليه في المادة ٨ لاعتبارات خاصة بالمعاملات الدولية أو لاعتذار مقبولة .

وفي هذه الحالة يحمر الاقرار كتابة وعلى النموذج المعد لذلك على أن يسلم إلى مكتب التسجيل أو مقر الشرطة المختص خلال ثلاثة أيام من وقت وصول الأجنبي أراضي الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ١٢ - يجب على مدير الفندق أو التزل أو أى محل آخر من هذا القبيل وكذلك على كل من آوى أجنبيا أو أسكنه أو أجره محلا للسكنى إبلاغ مكتب التسجيل أو مقر الشرطة الواقع في دائرته محل سكن الأجنبي عز اسم هذا الأجنبي ومحل سكنه خلال ٨ ساعة من وقت نزوله لديه وعليه الإبلاغ كذلك عند مغادرة الاجنبي خلال ٤٨ ساعة .

وعلى مؤجرى محل السكنى الحاليين القيام بالإبلاغ المنوه عنه خلال المدة التي يحددها وزير الداخلية .

مادة ١٣ - على الاجانب خلال مدة اقامتهم في أراضي الجمهورية العربية المتحدة أن يقدموا متى طلب منهم جواز السفر أو الوثيقة التي تقوم مقامه وغير ذلك من الأوراق وأن يدلوا بما يسألون عنه من بيانات وأن يتقدموا عند الطلب إلى وزارة الداخلية أو فروعها أو مقر الشرطة المختص في المباد الذي يحددهم .

ويجب عليهم في حالة فقد أو تلف جواز السفر أو الوثيقة إبلاغ مقر الشرطة خلال ثلاثة أيام من تاريخ الفقد أو التلف .

مادة ١٤ - يجب على كل من يستخدم أجنبيا أن يقدم إلى مكتب تسجيل الأجانب أو مقر الشرطة الذي يقع محل العمل في دائرته إقرارا على النموذج المعد لذلك خلال ٤٨ ساعة من وقت التحاق الأجنبي بخدمته، وعليه عند انتهاء خدمة الأجنبي أن يقدم إقرارا بذلك إلى مكتب التسجيل أو مقر الشرطة خلال ٤٨ ساعة من انقطاع علاقته به .

مادة ١٥ - لمدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والخليسية باذن خاص منه ولاعتذار يقبلها أن يتجاوز عن عدم مراعاة أحكام المواد ٨ و ٩ و ١٠ و ١٢ و ١٤ و ١٦

مادة ٥ - يجوز لوزير الداخلية بقرار منه إعفاء رعايا بعض البلاد العربية والأجنبية أو قسما خاصا منهم من الحصول على تأشيرة دخول أو حمل جواز سفر .

ويجوز قصر هذا الإعفاء على أحد إقليمى الجمهورية العربية المتحدة دون الإقليم الآخر أو على منطقة محددة بذاتها من بلاد الجمهورية .

مادة ٦ - يجوز لوزير الداخلية بقرار يصدره أن يوجب على الأجانب قبل مغادرتهم أراضي الجمهورية العربية المتحدة الحصول على إذن خاص "تأشيرة" وله أن يبين حالات الإعفاء من الحصول على هذا الإذن .

ويحدد هذا القرار شروط منح الاذن والسلطة التي يرخص لها في منحه ومدة صلاحيته وقيمة الرسم الذي يحصل ، على ألا يجاوز جنبها واحدا مصريا أو تسع ليرات سورية .

مادة ٧ - يجب على ربانة السفن والطائرات عند وصولها إلى أراضي الجمهورية العربية المتحدة أو مغادرتها لها أن يقدموا إلى الموظف المختص كشفا بأسماء رجال سفنهم أو طائراتهم وركابها والبيانات الخاصة بهم ، وعليهم أن يبلغوا السلطات المختصة أسماء الركاب الذين لا يحملون جوازات سفر والذين يحملون جوازات غير صحيحة أو غير سارية المفعول وعليهم أن يمنعوهم من مغادرة السفينة أو الطائرة أو الصمود إليها .

الباب الثاني

تسجيل الأجانب

مادة ٨ - يجب على كل أجنبي أن يتقدم بنفسه خلال ثلاثة أيام من وقت دخوله أراضي الجمهورية العربية المتحدة إلى مكتب تسجيل الأجانب أو مقر الشرطة في الجهة التي يكون فيها وأن يحمر إقرارا عن حالته الشخصية وعن الغرض من حضوره ومدة الإقامة المرخص له فيها ومحل سكنه والمحل الذي يختاره لإقامته العادية وتاريخ بدء الإقامة به وغير ذلك من البيانات التي يتضمنها النموذج المعد لذلك وعليه أن يقدم ما يكون لديه من الأوراق المؤيدة لهذه البيانات وعلى الأخص الأوراق المثبتة لشخصيته .

وتكون مدة تقديم هذا الاقرار بالنسبة إلى القادمين بتأشيرة مرور ثمانية أيام من اليوم التالي لوصول الأجنبي أراضي الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٩ - يعفى من حكم المادة ٨ ابقية الأجانب ذوي الإقامة الخاصة المنصوص عليهم في المادة ١٨ عند عودتهم إلى الجمهورية العربية المتحدة بشرط ألا تزيد مدة غيابهم في الخارج على ستة أشهر .

الباب الثالث

تراخيص الإقامة

مادة ١٦ - يجب على كل أجنبي أن يكون حاصلًا على ترخيص في الإقامة وعليه أن يغادر أراضي الجمهورية العربية المتحدة عند انتهاء مدة إقامته ما لم يكن قد حصل قبل ذلك على ترخيص من وزارة الداخلية في مد إقامته

مادة ١٧ - يقسم الأجنبي من حيث الإقامة إلى ثلاث فئات :

(١) أجنبي ذوى إقامة خاصة

(٢) أجنبي ذوى إقامة عادية .

(٣) أجنبي ذوى إقامة مؤقتة .

مادة ١٨ - الأجنبي ذوى الإقامة الخاصة هم :

(١) الفلسطينيون اللاجئون للإقليم الشمالى .

(ب) الأجنبي الذين ولدوا في الإقليم المصرى قبل تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ولم تنقطع إقامتهم فيه حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

(ج) الأجنبي الذين مضى على إقامتهم في الإقليم المصرى عشرون سنة سابقة على تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ولم تنقطع إقامتهم حتى تاريخ العمل بهذا القانون . وكانوا قد دخلوا الأراضي بطريق مشروع .

(د) الأجنبي الذين مضى على إقامتهم في الجمهورية العربية المتحدة أكثر من خمس سنوات كانت تجدد بانتظام حتى تاريخ العمل بهذا القانون وكانوا قد دخلوا أراضيها بطريق مشروع . وكذلك الأجنبي الذين مضى على إقامتهم أكثر من خمس سنوات بالشروط ذاتها إذا كانوا في الحالتين يقومون بأعمال مفيدة للاقتصاد القومى أو يؤدون خدمات علمية أو ثقافية أو فنية للبلاد . وتعين هذه الأعمال والخدمات بقرار من وزير الداخلية .

(هـ) العلماء ورجال الأدب والفن والصناعة والاقتصاد وغيرهم ممن يؤدون خدمات جليلة للبلاد الذين يصدر في شأنهم قرار من وزير الداخلية .

ويرخص لأفراد هذه الفئة في الإقامة مدة عشرة سنوات تجدد عند الطلب وذلك ما لم يكونوا في إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٢٦

مادة ١٩ - الأجنبي ذوى الإقامة العادية هم :

(١) الأجنبي الذين مضى على إقامتهم في الإقليم المصرى خمس عشرة سنة سابقة على تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ولم تنقطع هذه الإقامة حتى تاريخ العمل بهذا القانون وكانوا قد دخلوا البلاد بطريق مشروع .

(ب) الأجنبي الذين ولدوا في الإقليم الشمالى قبل تاريخ صدور المرسوم

التشريعى رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٢

ويرخص لأفراد هذه الفئة في الإقامة مدة خمس سنوات يجوز تجديدها .

مادة ٢٠ - الأجنبي ذوى الإقامة المؤقتة وهم الذين لا تتوافر فيهم الشروط السابقة ويجوز منح أفراد هذه الفئة ترخيصا في الإقامة مدة أقصاها سنة يجوز تجديدها .

مادة ٢١ - يحدد وزير الداخلية بقرار يصدره الإجراءات الخاصة بالتراخيص في الإقامة وتجديدها وميعاد طلبها .

مادة ٢٢ - لا يجوز لأحد أفراد الفئتين المشار إليهما في المادتين ١٨ و ١٩ والياب في الخارج مدة تزيد على ستة أشهر ما لم يحصل قبل سفره أو قبل انتهاء هذه المدة على إذن بذلك من مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية لأهذار قبلها . ولا يجوز أن تزيد مدة النياب في الخارج على ستين .

ويرتب على مخالفة الأحكام المتقدمة سقوط حق الأجنبي في الإقامة المرخص له فيها .

ويستثنى من ذلك الأجنبي الذين يتغيرون لطلب العلم في المدارس والمعاهد والجامعات الأجنبية أو لخدمة اجبارية إذا قدموا ما يثبت ذلك .

مادة ٢٣ - لا يجوز للأجنبي الذى وخص له في الدخول أو في الإقامة لغرض معين أن يخالف هذا الغرض إلا بعد الحصول على إذن بذلك من مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية .

مادة ٢٤ - لا يتمتع بالإقامة الخاصة إلا الشخص المرخص له فيها وأولاده القصر الذين يعيشون في كنفه لحين بلوغ سن الرشد وكذلك زوجته إذا كان قد مضى على إقامتها الشرعية في الجمهورية العربية المتحدة سقانا من تاريخ إعلان مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بالزواج بإعلان على يد محضر طالما ظلت الزوجية قائمة

الباب الرابع

الإبعاد

مادة ٢٥ - لوزير الداخلية بقرار منه إبعاد الأجنبي

مادة ٢٦ - لا يجوز إبعاد الأجنبي من ذوى الإقامة الخاصة إلا إذا كان في وجوده ما يهدد أمن الدولة أو سلامتها في الداخل أو في الخارج أو إقتصادها القومى أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو السكينة العامة أو كان حالة على الدولة بعد عرض الأمر على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٩ وموافقتها .

مادة ٣٤ - تعين بقرار من وزير الداخلية قواعد وإجراءات تحديد المنوعين من مغادرة البلاد أو من الدخول إليها أو الانتقال بين إقليميهما وكيفية إدراج أسمائهم في القوائم الخاصة وكيفية رفعها منها .

وبعين بقرار من وزير الداخلية اللجان التي تشكل في هذا الشأن واختصاصها وكيفية التظلم من قراراتها .

مادة ٣٥ - يصدر وزير الداخلية قرارا بأشكال وأوضاع بطاقات الإقامة والنماذج والإقرارات المنصوص عليها في هذا القانون والبيانات التي تتضمنها تلك النماذج والإقرارات .

مادة ٣٦ - يحدد وزير الداخلية بقرار يصدره قيمة الرسوم التي تحصل على بطاقات الإقامة على ألا تتجاوز مبلغ خمسة جنيهات مصرية أو خمسة وأربعين ليرة سورية وكذلك حالات الإعفاء منها كلياً أو جزئياً .

الباب السابع

إعفاءات

مادة ٣٧ - لا تسرى أحكام هذا القانون على :

(١) أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي الأجنبي المعتمدين في الجمهورية العربية المتحدة طالما كانوا في خدمة الدولة التي يمثلونها . أما أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي الأجنبي غير المعتمدين في الجمهورية العربية المتحدة فيتعين في شأنهم مبدأ الماملة بالمثل .

(٢) رجال السفن والطائرات القادمة الى الجمهورية العربية المتحدة الذين يحملون تذاكر بحرية أو جوية من السلطات المختصة التابعين لها ويجب التأشير على هذه التذاكر من سلطات مراقبة الجوازات بالموانئ والمطارات عند دخول أراضي الجمهورية العربية المتحدة أو النزول فيها أو مغادرتها . ولا تخول هذه التأشيرات حق الإقامة إلا خلال مدة بقاء السفينة رأسية في الميناء أو الطائرة في المطار .

(٣) ركاب السفن والطائرات التي ترسو أو تهبط في ميناء أو مطار الجمهورية العربية المتحدة الذين ترخص لهم السلطات المختصة في النزول أو البقاء مؤقتاً في أراضيها مدة بقاء السفينة في الميناء أو الطائرة في المطار على ألا يتجاوز ذلك مدة أسبوع . ويجب على ربان السفن والطائرات قبل الرحيل إبلاغ سلطات مراقبة الجوازات عن تخلف أي راكب غادر السفينة أو الطائرة وتسليمها جواز سفره فإن لم يكشف أمره إلا بعد الرحيل وجب عليهم أن يباثوا تلك السلطات أسماء المتخلفين وجنسياتهم برقياً وأن يرسلوا بأسرع الوسائل وناثق سفرهم من أول ميناء أو مطار يصلون إليه .

مادة ٢٧ - لوزير الداخلية أن يأمر بحجز من يرى إبعاده مؤقتاً حتى تتم إجراءات الإبعاد .

مادة ٢٨ - يعين وزير الداخلية الإجراءات التي تتبع في إصدار قرار الإبعاد وإعلانه وتنفيذه .

مادة ٢٩ - تشكل لجنة الإبعاد على الوجه الآتي :

(١) وكيل وزارة الداخلية

(٢) رئيس إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الداخلية بمجلس الدولة

(٣) رئيس إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية بمجلس الدولة

(٤) مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية

(٥) مدير الإدارة القنصلية بوزارة الخارجية

(٦) مندوب عن مصلحة الأمن العام

وتتخذ اللجنة بناء على طلب رئيسها . ويشترط لصحة انعقادها حضور الرئيس وثلاثة أعضاء على الأقل - وتصدر القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الرأي الذي منه الرئيس .

ويتولى أعمال السكرتارية رئيس قسم الإقامة بمصلحة الهجرة والجوازات والجنسية أو من يقوم مقامه .

وتبدي اللجنة رأياً في أمر الإبعاد على وجه السرعة .

مادة ٣٠ - لمدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بقراره أنه يفرض على الأجنبي الذي صدر قرار بإبعاده وتعذر تنفيذه ، الإقامة في جهة معينة والتقدم إلى مقر الشرطة المختص في المواعيد التي يعينها القرار وذلك إلى حين إمكان إبعاده .

مادة ٣١ - لا يسمح للأجنبي الذي سبق إبعاده بالعودة إلى أراضي الجمهورية العربية المتحدة إلا بإذن من وزير الداخلية .

الباب الخامس

أنواع التأشيرات

مادة ٣٢ - يعين بقرار يصدر من وزير الداخلية بموافقة وزير الخارجية أنواع التأشيرات ومدى صلاحيتها وشروط وإجراءات منحها والإعفاء منها وقيمة الرسوم التي تحصل عنها على ألا تتجاوز مبلغ خمسة جنيهات مصرية أو خمسة وأربعين ليرة سورية وحالات الإعفاء منها كلياً أو جزئياً .

الباب السادس

وثائق سفر تصرف لبعض فئات من الأجانب والأجبيين

مادة ٣٣ - يعين وزير الداخلية بقرار يصدره أشكال وأوضاع وثائق السفر التي تعطى لبعض فئات من الأجانب والأجبيين وشروط وإجراءات منحها وقيمة الرسوم التي تحصل عنها على ألا تتجاوز مبلغ ثلاثة جنيهات مصرية أو سبعة وعشرين ليرة سورية وحالات الإعفاء منها كلياً أو جزئياً .

ليرة سورية ولا تزيد على ألف وثمانمائة ليرة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المواد ٢ و٤ و٧ و١٢ والقرارات الصادرة تنفيذا لها .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه مصري أو لا تقل عن ألف وثمانمائة ليرة ولا تزيد على أربعة آلاف وخمسمائة ليرة سورية في حالة مخالفة أحكام المواد ٢ و٤ و١٢ و٤١ والقرارات الصادرة تنفيذا لها إذا كان المخالف أو الأجنبي من رعايا دولة في حالة حرب مع الجمهورية العربية المتحدة أو في حالة قطع العلاقات السياسية معها .

ومع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية أو تنفيذ العقوبة يجوز في الأحوال المبينة في المواد ٢ و٤ و١٦ إبعاد الأجنبي عن البلاد .

مادة ٢٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا أو أر بعائة وخمسين ليرة سورية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المواد ٨ و١٠ و١٣ و١٤ و١٦ و٢٣ والقرارات الصادرة تنفيذا لها .

مادة ٢٣ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين الأخرى يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيها مصريا أو أر بعائة وخمسين ليرة سورية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة ٦ أو أبدى أمام السلطة المختصة أقوالا كاذبة أو قدم إليها أوراقا غير صحيحة مع علمه بذلك لتسهيل حصوله أو حصول غيره على تأشيرة خروج تبيح له مغادرة أراضي الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٤٤ - يلغى المرسوم التشريعي رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٢ والمرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٥ والمرسوم بقانون رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٥٥ والمرسوم رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٦ المشار إليها كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٤٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ولوزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ما

مدير إدارة الجمهورية في ٢١ رمضان سنة ١٣٧٩ (١٨ مارس سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

(٤) رعايا الدول المجاورة لأراضي الجمهورية العربية المتحدة فيما يتعلق بدخول مناطق الحدود المتاخمة لتلك الدول بشرط الحصول على اجازة خاصة تدعى اجازة الحدود في نطاق الأحكام المنصوص عنها في الاتفاقات المعقودة لهذا الشأن مع تلك الدول .

(٥) المقيمون بموجب اتفاقات دولية تكون الجمهورية العربية المتحدة طرفا فيها وذلك في حدود تلك الاتفاقات .

(٦) من يرى وزير الداخلية إعفاهه بإذن خاص لاعتبارات خاصة بالمعاملات الدولية

(٧) المواطنون المغتربون في حدود القواعد التي ينظمها وزير الداخلية بقرار يصدر منه .

الباب الثامن

العقوبات

مادة ٣٨ - كل من امتنع عن تنفيذ القرار الصادر بإبعاده أو خالف حكم المادة ٣٠ يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها مصريا ولا تزيد على مائتي جنيه أو لا تقل عن أر بعائة وخمسين ليرة ولا تزيد على ألف وثمانمائة ليرة سورية . أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك مع عدم الإخلال بتنفيذ قرار الإبعاد . وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر .

مادة ٣٩ - يعاقب كل من خالف حكم المادة ٣١ بالحبس مع الشغل مدة لا تقل عن سنة .

مادة ٤٠ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين الأخرى يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه مصري أو ألف وثمانمائة ليرة سورية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أبدى أمام السلطات المختصة أقوالا كاذبة أو قدم إليها أوراقا غير صحيحة مع علمه بذلك لتسهيل دخوله الجمهورية العربية المتحدة أو إقامته فيها أو دخول غيره أو إقامته .

مادة ٤١ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين الأخرى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها مصريا ولا تزيد على مائتي جنيه أو لا تقل عن أر بعائة وخمسين